



مقدمة

تمثل استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتُعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية. كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكرامة.

وتعد أيضاً تجسيداً لروح دستور مصر الحديثة الذي وضع هدفاً أساسياً للنظام الاقتصادي تبلور في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وأكد على ضرورة التزام النظام الاقتصادي بالنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً. وتعتبر أول استراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت مراثيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية كما لاقت دعماً ومشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملة لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية.

وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعاطي معها بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد.

وقد تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يركز مفهوم التنمية الذي تبنته الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

كما تركز الاستراتيجية على مفاهيم «النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة» بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية. وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

لماذا نحتاج

استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ؟



اعتماد منهجية التخطيط بالمشاركة في إعداد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

- عقدت مجموعة كبيرة من جلسات وورش العمل التي شارك فيها الخبراء والأكاديميين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني وممثلي الوزارات المختلفة والمنظمات التنموية والتمويل الدولية.
- ضم فريق العمل ممثلين عن مجموعات كبيرة من فئات المجتمع، حيث كان للشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة دوراً في إعداد الاستراتيجية.
- تشكلت مجموعات العمل لمناقشة المحاور المختلفة بحيث تضم ممثلي شركاء التنمية المختلفة في جلسات للعصف الذهني. وعرضت وجهات النظر المختلفة في أغلب الأحيان والمتضاربة في بعض الأحيان لتخرج مجموعات العمل في النهاية برؤية موحدة وأهداف وبرامج محددة.
- بعد الانتهاء من كل مرحلة من مراحل إعداد الاستراتيجية تم التواصل مع الإعلام وإتاحة مخرجات كل مرحلة على الموقع الإلكتروني للوزارة كما تم إطلاق صفحات التواصل الاجتماعي لتلقي المقترحات والتعليقات على ما يتم الانتهاء منه من مخرجات بشكل دوري للاستفادة منها في مراجعة هذه المخرجات.
- عُرضت الاستراتيجية للحوار المجتمعي في محافل كثيرة محلية ودولية وراجعت كافة الوزارات والهيئات المعنية نتائج عمل مجموعات العمل، وتضمنت الوثيقة النهائية كافة الملاحظات والآراء.
- تم إطلاق بوابة الكترونية ومواقع للتواصل الاجتماعي لعرض الاستراتيجية والتفاعل مع كافة المواطنين.





مراحل إعداد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

٢٠١٥

٢٠١٤

نوفمبر

يونيو

يونيو

فبراير

ديسمبر

أبريل

مارس

يناير

إعداد وثيقة الاستراتيجية والحوار المجتمعي

- إعداد وثيقة الاستراتيجية ومراجعتها مع كافة الأطراف المعنية.
- التواصل المجتمعي للتعريف بالاستراتيجية والترويج لها على المستويين القومي والإقليمي.
- العرض على مجلس الوزراء.

مرحلة اختيار السياسات والبرامج ذات الأولوية

- تحويل الأهداف الفرعية للمحاور إلى سياسات وبرامج ومشروعات ذات أولوية وتحديد الترابطات والتشابكات بين المحاور المختلفة على النحو الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة.
- مراجعة مؤشرات قياس الأداء التي ترصد التقدم نحو تحقيق أهداف المحاور.
- تحديد مستهدفات كمية يتم تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠ و٢٠٣٠، في ضوء الوضع الراهن وأخذاً في الاعتبار الفرص والتحديات وتحقيقاً لآمال وطموحات المواطن المصري لحياة أفضل له ولأبنائه.

مرحلة إعداد التوجهات الرئيسية

- تحديد التوجهات الرئيسية للاستراتيجية.
- وضع الهيكل الرئيسي للاستراتيجية (ممكنات - مقومات - محاور).
- صياغة الرؤى والغايات والأهداف الفرعية للمحاور المختلفة.

المرحلة التحضيرية

- تحليل الوضع الحالي ودراسة الاستراتيجيات السابقة إعدادها على المستوى القومي والقطاعي، والاستراتيجيات والرؤى التي أعدها المجتمع المدني والقطاع الخاص، والاستراتيجيات الدولية.
- تحليل التحديدات التي تواجه مصر في الوقت الراهن والمستقبل، محلياً وإقليمياً ودولياً.
- تحديد مواطن القوة والفرص المتاحة على كافة الأصعدة محلياً وإقليمياً ودولياً.

محاور

استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠



منهجية إعداد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

لكل محور من محاور الاستراتيجية عقدت مجموعة من ورش العمل
تضمنت كافة شركاء التنمية المعنيين لتحديد:

١. هدف عام

بحلول عام ٢٠٣٠ يتميز (المحور) بـ وقادر على

٢. أهداف فرعية

تقسيم الهدف العام إلى مجموعة من الأهداف الفرعية التي تم تعريفها بشكل محدد

٣. مؤشرات قياس الأداء

- لكل هدف فرعي، تم تحديد عدد من مؤشرات قياس الأداء على مستوى المدخلات والمخرجات والنتائج الاستراتيجية.
- المدخلات: بهدف تقييم الوضع الحالي من توافر الموارد والقيام بالأنشطة والأعمال المطلوبة للوصول للمخرجات اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة.
 - المخرجات: بهدف تقييم مستوى المخرجات المحققة مقارنة بالمخطط لتحقيق النتائج المنشودة.
 - النتائج الاستراتيجية: بهدف معرفة مستوى تحقق النتيجة المرجوة من خلال تقييم أثرها الفعلي الملموس.

٤. المستهدفات الكمية

لكل مؤشر من مؤشرات قياس الأداء تم تحديد الوضع الحالي وفقاً لأحدث بيان متاح ومستهدفات كمية لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠ في ضوء الظروف الراهنة، وبناء على الدروس المستفادة من التجارب المماثلة والتجارب الرائدة في كل مجال، كما تم التأكد من عدم وجود تعارض أو تضارب بين هذه المستهدفات الكمية لضمان تحقيق أهداف الاستراتيجية.

٥. التحديات التي تحول دون تحقيق المستهدفات الكمية

تم إعداد قائمة شاملة بكافة التحديات التي يمكن أن تواجه تحقيق الأهداف الاستراتيجية ثم صُنِفَتْ وفقاً لدرجة سهولة التعامل معها ومواجهتها والأثر المترتب عليها، وفي النهاية توصلت مجموعة العمل لثلاث قوائم رئيسية للتحديات تشمل:

- التحديات التي يسهل التعامل معها ولكنها ذات تأثير كبير على تحقيق الأهداف المرجوة.
 - التحديات التي ليس من السهل التعامل معها وفي ذات الوقت تأثيرها ليس على قدر كبير من الأهمية.
 - التحديات التي من الصعب مواجهتها وذات التأثير الضعيف.
- وبناءً على ماسبق، تم اختيار مجموعة من التحديات ذات الأولوية ليتم مواجهتها من خلال السياسات والبرامج والمشروعات.

٦. مؤشرات قياس الأداء المستحدثة

بالإضافة إلى مؤشرات قياس الأداء المتاحة، تم تحديد مؤشرات قياس الأداء المستحدثة التي سيتم تحديد منهجية لقياسها وتقدير مستهدفات كمية حالية ومستقبلية لها بالتعاون مع كافة الشركاء المعنيين ذوي الصلة.

٧. سياسات وبرامج ومشروعات

تحديد نماذج السياسات والبرامج الأساسية وبعض المشروعات الهامة التي تتصدى للتحديات التي تواجه تحقيق أهداف الاستراتيجية، وتشمل هذه النماذج ما يتم تطبيقه على أرض الواقع حالياً في ضوء مدى نجاح التنفيذ ودرجة الفاعلية والأثر الإيجابي المتوقع، وتشمل نماذج البرامج والمشروعات والتطوير التشريعي والمؤسسي والتنظيمي وتنمية الكوادر البشرية، بالإضافة إلى البرامج والمشروعات التي تتعامل مع القضايا المحددة، ولكل من هذه النماذج تم تحديد مدى زمني وتكلفة استرشادية، كما تم التأكيد من عدم تعارض أو تضارب أو ازدواج هذه النماذج والسياسات والبرامج والمشروعات، بالإضافة للبرامج والمشروعات الجديدة المقترحة.

استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

مصر جديدة بحلول عام ٢٠٣٠، ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام إيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين



الرؤى الاستراتيجية للمحاور

البعد الاقتصادي

المحور الأول: التنمية الاقتصادية

بحلول عام ٢٠٣٠ يكون الاقتصاد المصري .. اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

المحور الثاني: الطاقة

بحلول عام ٢٠٣٠ يصبح قطاع الطاقة قادراً على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفؤة من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجددة) مما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجددة والإدارة الرشيدة المستدامة للموارد، ويتميز بالقدرة على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة وذلك في إطار مواكبة تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.

المحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي

بحلول عام ٢٠٣٠ تصبح مصر مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.

المحور الرابع: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

بحلول عام ٢٠٣٠ يصبح الجهاز الإداري جهازاً كفء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة ويخضع للمساءلة ويعلي من رضاء المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.



البعد الاجتماعي

المحور الخامس: العدالة الاجتماعية

بحلول عام ٢٠٣٠ من المستهدف بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

المحور السادس: الصحة

بحلول عام ٢٠٣٠ يتمتع كافة المصريين بالحق في حياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضا المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربياً وإفريقياً.

المحور السابع: التعليم والتدريب

بحلول عام ٢٠٣٠ من المستهدف إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفاء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون متركزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستتير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

المحور الثامن: الثقافة

بحلول عام ٢٠٣٠ من المستهدف بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز. وتستهدف الرؤية تمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الاختيار الحر، وتأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة. على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً.



البعد البيئي

المحور التاسع: البيئة

بحلول عام ٢٠٣٠ يكون البُعد البيئي محورياً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، وتحقيق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وأمنة للإنسان المصري.

المحور العاشر: التنمية العمرانية

بحلول عام ٢٠٣٠ تكون «مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم».



مؤشرات قياس أداء وبرامج البعث الاقتصادي

مؤشرات قياس أداء التنمية الاقتصادية

حتى عام ٢٠٣٠

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	معدل النمو الحقيقي (%)	٤,٢	١٠	١٢
٢	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	٣٤٣٦,٣	٤٠٠٠	١٠٠٠٠
٣	حصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من إجمالي الناتج العالمي الحقيقي (%)	٠,٢١	٠,٤	١
٤	نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي (%)	٢٦,٣	٢٣	١٥
٥	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (%)	٤,٤	٢,٥	٠
٦	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٩٢,٧	٨٥,٧	٧٥
٧	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	١١,٥	٧,٥	٢,٢٨
٨	عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية (شهر)	٣,٢	٦	١٠
٩	معدل التضخم (%)	١١,٨	٨	٥-٣
١٠	معدل البطالة (%)	١٢,٨	١٠	٥
١١	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل (%)	٢٢,٨	٢٥	٣٥
١٢	معدل الخصوبة الكلي (طفل/سيدة)	٣,٥	٣,٣	٢,٤
١٣	مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي (ترتيب)	١٣٧	١٠٠	٣٠
١٤	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (ترتيب)	١٣١	١٠٠	٣٠
١٥	مؤشر التنافسية العالمي (ترتيب)	١١٦	٩٠	٣٠
١٦	معدل النمو الصناعي (%)	٥	٧	١٠
مُخرجات				
١٧	نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	١٢,٥	١٥	١٨
١٨	نسبة التجارة (سلعية وخدمية) من الناتج المحلي الإجمالي (%)	٣٧	٤٥	٦٥
١٩	نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٧-	٣-	١
٢٠	نسبة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	٥١	٥٣	٥٧
٢١	نسبة الصادرات مرتفعة التكنولوجي من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية (%)	١	٣	٦
٢٢	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار)	٦,٣٧	١٥	٣٠
٢٣	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (%)	٦٠	٦٥	٧٥
٢٤	قيمة إيرادات خدمات التعهيد Outsourcing (مليار دولار)	١,٢	٢	٥

المصادر: يُرجى الرجوع للوثيقة.

مُدخلات			
٢٢,٥	٢٢,٥	٢٢,٥	٢٥ الضرائب على الدخل (%)
١٠	١٠	١٠	٢٦ ضريبة القيمة المضافة (%)
٣٠	٢٠	١٢,٥	٢٧ نسبة الاستثمار العام الذي تديره المحليات (%)
٣٠	٢٠	١٤,٤	٢٨ معدل التكوين الرأسمالي (معدل الاستثمار) (%)
٣,٥	٢	١,٤٣	٢٩ كفاءة الاستثمار العام PIM (٤-٠) نقطة
٨	٦	٢,٦	٣٠ قيمة مساندة الصادرات (مليار جنيه)

٢.٣. برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

١. مشروع تنمية محور قناة السويس.
٢. مشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة.
٣. مشروع تنمية أربعة ملايين فدان.
٤. شركة سيناء للاستثمار والتنمية.
٥. مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي.
٦. مشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية في جنوب مصر .
٧. محاور التنمية الجديدة.
٨. محور ٣٠ يونيو ومدينة الجلالة الجديدة.
٩. مشروع استكمال المرحلتين الرابعة والخامسة لمترو الأنفاق.
١٠. مشروع بناء مليون وحدة سكنية في إطار برنامج الإسكان الاجتماعي.
١١. برنامج إصلاح البيئة التشريعية لتحسين مناخ الاستثمار.
١٢. الحد من الضغوط التضخمية لتحقيق استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي.
١٣. الصندوق السيادي «أملاك».
١٤. برنامج العمل اللائق.
١٥. برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية.
١٦. برنامج «إرادة».
١٧. برامج ومشروعات لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
١٨. التجمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.
١٩. مشروع مدينة الجلود بالروبيكي.
٢٠. إنشاء مدينة الأثاث بدمياط.
٢١. دعم الصناعات الثقيلة.
٢٢. مشروع تطوير وتنمية المناطق الصناعية بمحور قناة السويس.
٢٣. مشروع الخريطة الصناعية.
٢٤. تأسيس مشروعات صغيرة في مجال المنافذ والخدمات التسويقية المتنقلة.
٢٥. الاستراتيجية الخاصة بصناعة السفن.
٢٦. إنشاء تجمعات للصناعات الزراعية.
٢٧. تحقيق تحول في قطاع الصناعات التعدينية لدعم تنمية وتنافسية القطاع الخاص وتعزيز خلق فرص العمل بمصر.
٢٨. برنامج الاقتصاد الأخضر.
٢٩. مشروع إنشاء شبكة التجارة المصرية Egytrader.
٣٠. مشروع محور الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر.
٣١. برنامج تعزيز التجارة والسوق المحلي (TDMEP).
٣٢. تحويل مصر إلى محور رقمي عالمي.
٣٣. المشروع القومي للإنترنت فائق السرعة.
٣٤. بناء مجتمع رقمي لدعم وتعزيز الكفاءة والشفافية لكافة المؤسسات.
٣٥. إنشاء المناطق التكنولوجية.
٣٦. تطوير الحوسبة السحابية.
٣٧. تطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
٣٨. تصميم وتصنيع الإلكترونيات.
٣٩. تنمية الريادة والأعمال.
٤٠. زيادة الرقعة الزراعية ودعم التصنيع الزراعي.
٤١. إنشاء نقاط تجميع ومرافق تخزين للسلع الاستراتيجية.
٤٢. تنمية مشروعات الزراعة السمكية.
٤٣. إنشاء مركز تحديث الزراعة.
٤٤. البرنامج القومي لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.
٤٥. إنشاء مجمعات عمرانية جديدة لتحقيق التنمية المتكاملة.
٤٦. ترشيد استخدام المياه.
٤٧. تدعيم وتأهيل المنشآت الكبرى ومحطات الرفع.
٤٨. التصدي للتغيرات المناخية وحماية السواحل والمنشآت.
٤٩. تنمية الموارد المائية.
٥٠. تحسين نوعية المياه.
٥١. التوسع في برامج التنمية المستدامة لخزّان الحجر الرملي النوبي الجوفي والمياه المسوس.
٥٢. تنمية المياه الجوفية ومواجهة التحديات عليها.
٥٣. برنامج تطوير شبكات الصرف المغطى.
٥٤. تنمية منطقة الأهرامات.
٥٥. إنشاء منتجعات تراعي الجودة البيئية في الصحراء الغربية.
٥٦. إنشاء متاحف أثرية في مدينتي شرم الشيخ والغردقة.
٥٧. إنشاء منتجعات صحية صديقة للبيئة.
٥٨. برنامج تشجيع تحول القطاع السياحي إلى الاقتصاد الأخضر.
٥٩. إنشاء مضمار سباق وساحات بطولات رياضة.
٦٠. مراجعة وتطبيق لوائح الاستدامة.
٦١. إنشاء تجمعات سياحية وسكنية بالساحل الشمالي.
٦٢. تطبيق نظام رد ضريبة القيمة المضافة لزيادة الإنفاق على التسوق.
٦٣. تطوير تطبيق سياسة السموات المفتوحة.
٦٤. إنشاء مراكز تدريب طبقاً للمواصفات الدولية.
٦٥. التنمية التشريعية والقانونية.
٦٦. مشروع إقامة المركز اللوجستي العالمي لتجارة وتداول وصناعة الحبوب والغلل والسلع الغذائية بدمياط.
٦٧. تطوير الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية.
٦٨. مشروعات الشون المطورة.
٦٩. مشروعات الصوامع.
٧٠. بناء شبكة رصد وإنذار مبكر للأسواق.
٧١. تنمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التجارة الداخلية.
٧٢. إصلاح البيئة المؤسسية الحاكمة لقطاع الإسكان.
٧٣. إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة على محاور الطرق القومية التنموية.
٧٤. تطوير ومد شبكة الطرق لخدمة أغراض التنمية.
٧٥. تطوير مرفق سكك حديد مصر.
٧٦. تطوير قطاع النقل البحري.
٧٧. تطوير قطاع النقل النهري.

مؤشرات قياس أداء الطاقة حتى عام ٢٠٣٠

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	معامل إمداد الطاقة الأولية إلى إجمالي الاستهلاك المخطط (%)	*	%١٠٠	%١٠٠
٢	متوسط مدة انقطاع الكهرباء	*	صفر	صفر
٣	نسبة التغير في كثافة الطاقة	٠,٦٥	%١,٣-	%١٤-
٤	نسبة مساهمة قطاع الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%١٣,١	%٢٠	%٢٥
المخرجات				
٥	نسبة الانخفاض في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من قطاع الطاقة	*	%٥-	%١٠-
٦	معامل الاحتياطي لجملة الإنتاج من الزيت الخام	١٥ سنة	١٥ سنة	١٥ سنة
٧	معامل الاحتياطي لمجملة الإنتاج من الغاز	٣٣ سنة	٣٣ سنة	٣٣ سنة
٨	كفاءة إنتاج الكهرباء	%٤١,٣	*	*
٩	كفاءة نقل وتوزيع الكهرباء	%١٥	%١٢	%٨
١٠	نسبة الوحدات السكنية والتجارية والصناعية المشتركة في خدمة الكهرباء	%٩٩	%١٠٠	%١٠٠
١١	نسب مزيج الوقود الأولي للدولة	غاز: %٥٣، بترو: %٤١، متجددة: %١، فحم: %٢، كهربومائية: %٣	*	*
١٢	نسب مزيج الوقود لإنتاج الكهرباء	زيت وغاز: %٩١، كهرومائية: %٨، شمسية ورياح: %١	*	زيت وغاز: %٢٧، كهرومائية: %٥، شمسية: %١٦، رياح: %١٤، فحم: %٢٩، نووية: %٩
١٣	قيمة دعم أسعار الوقود	١٢٦,٢ مليار ج. م	٠	٠

المصادر: يُرجى الرجوع للوثيقة.

برامج الطاقة حتى عام ٢٠٣٠

١. تطوير استراتيجية متكاملة للطاقة متوسطة وبعيدة المدى.
٢. إعادة هيكلة قطاع الطاقة.
٣. إعادة النظر في الإطار التشريعي الحاكم.
٤. إدارة دعم الطاقة.
٥. تطوير البنية الأساسية للقطاع.
٦. تعزيز الابتكار في قطاع الطاقة.
٧. تطبيق المعايير البيئية والتوسع في القياسات المدققة.
٨. تأهيل الكفاءات التي يحتاجها القطاع.
٩. المحطة النووية بالضبعة.



مؤشرات قياس أداء المعرفة والابتكار والبحث العلمي حتى عام ٢٠٣٠

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	الترتيب العالمي للمؤشر العالمي للابتكار	٩٩	٨٥	٦٠
٢	معدل كفاءة الابتكار	٠,٨	٠,٨٥	١
٣	الترتيب العالمي في مؤشر قدرة الشركات على الابتكار	١٣٢	١٠٠	٦٠
٤	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للتأثير المعرفي	٨٩	٨٠	٦٠
٥	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لنقل المعرفة	٦٩	٦٠	٣٠
٦	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للمنتجات والخدمات الإبداعية	٩٨	٨٥	٦٠
مخرجات				
٧	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٧٣	٥٠	٣٠
٨	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للبنية الأساسية العامة	١٢١	١٠٠	٦٠
٩	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للاستدامة البيئية	٦٥	٥٠	٣٠
١٠	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للإسهام المعرفي	٧١	٥٠	٣٠
١١	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للأصول غير الملموسة	٨٩	٨٠	٦٠
١٢	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للإبداع الرقمي	٧٤	٦٠	٣٠
١٣	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لروابط الابتكار	٧٠	٦٠	٣٠
١٤	الترتيب العالمي في مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي	١٣٥	١٠٠	٦٠
مدخلات				
١٥	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للائتمان	١٢٣	١٠٠	٦٠
١٦	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للاستثمار	١٣٨	١٠٠	٦٠
١٧	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للتجارة والمنافسة	١٢٤	١٠٠	٦٠
١٨	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للبيئة التشريعية	١٣١	١٠٠	٦٠
١٩	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لبيئة الأعمال	١٠٥	٩٠	٦٠
٢٠	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للتعليم	٥٣	٥٠	٣٠
٢١	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للتعليم العالي	١٠٢	٩٠	٦٠
٢٢	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للبحث والتطوير	٥٠	٤٠	٣٠
٢٣	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لاستيعاب المعرفة	١١٩	١٠٠	٦٠
٢٤	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لعمالة المعرفة	٦٩	٥٠	٣٠

المصادر: يُرجى الرجوع للوثيقة.

برامج المعرفة والابتكار والبحث العلمي حتى عام ٢٠٣٠

١. مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات ذات الصلة بتمكين المعرفة والابتكار.
٢. تطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والابتكار.
٣. تبني برنامج شامل لغرس ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع.
٤. تطوير برنامج شامل لتحفيز الشركات المتوسطة والصغيرة على الابتكار.
٥. تفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في دعم وتحفيز الابتكار.



مؤشرات قياس أداء الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية حتى عام ٢٠٣٠

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	كفاءة الحكومة (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٢٠	٥٠	٧٠
٢	الحكومة المستجيبة (Open Government) (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٠,٤٤	٠,٥	٠,٦
٣	إنفاذ القواعد التنظيمية (Regulatory Enforcement) (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٠,٤٢	٠,٥	٠,٦
٤	مكافحة الفساد (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٣٥	٥٠	٧٠
٥	الشفافية في صنع السياسات (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٣,٩	٤	٤,٢
مخرجات				
٦	عدد المواطنين لكل موظف حكومي (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	١٣,٢	٢٦	٤٠
٧	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (Ease of Doing Business) (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٥٩,٥	٧٠	٨٠
٨	المحاسبة في قرارات مسؤولي الحكومة (درجة) (صفر الأسوأ و ١٠٠ الأفضل)	٣,٧	٣,٩	٤,٢
٩	المدفوعات غير الرسمية والرشاوي	٤	٤,٣	٤,٨
مدخلات				
١٠	مخصصات التدريب للعاملين بالجهاز الإداري للدولة كنسبة من مخصصات الأجور والمرتببات	٠,٠٤	٠,٥	١

المصادر: يُرجى الرجوع للوثيقة.

برامج الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية حتى عام ٢٠٣٠

١. تطوير منظومة إدارة القطاع الحكومي.
٢. تطوير منظومة التخطيط والمتابعة.
٣. تحسين وتطوير آليات التواصل بين الحكومة والمواطن.
٤. تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية.
٥. تحديث البنية التشريعية للدولة.
٦. تطوير البنية الأساسية للجهاز الإداري للدولة.
٧. تحديث البنية المعلوماتية للجهاز الإداري للدولة.
٨. تنمية العنصر البشري بالجهاز الإداري للدولة.
٩. تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.
١٠. مكافحة الفساد في أجهزة الدولة.

مؤشرات قياس أداء وبرامج البعد الاجتماعي

مؤشرات قياس أداء العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	الفجوة الجغرافية في مؤشر التنمية البشرية	٠,٠٨٦	٠,٠٦	٠,٠٤٣
٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	٣٤٣٦,٣	٤٠٠٠	١٠٠٠٠
٣	مؤشر توزيع الدخل والاستهلاك	٣١	٢٠	١٠
مُخرجات				
٤	الترتيب الدولي في مؤشر الفجوة بين الجنسين	١٢٩	١٠٠	٦٠
٥	مؤشر الثقة في الحكومة (%)	٪٦٠	٪٧٠	٪٨٠
٦	الفجوة الجغرافية في مؤشر فرص استكمال التعليم الأساسي	٧	٤	٢
٧	الفجوة الجغرافية في نسبة الوفيات بين الأطفال	٨,٢	٤	٢
٨	الفجوة الجغرافية في نسبة السكان تحت خط الفقر (%)	٪١٧	٪١٠	٪٥
٩	نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر (%)	٪٢٦,٣	٪١٢	٪٠
١٠	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (%)	٪٤,٤	٪٢,٥	٪٠

المصادر: يُرجى الرجوع للوثيقة.

برامج العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠

١. مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بتحقيق العدالة والاندماج المجتمعي.
٢. رفع مستوى المؤسسية في الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.
٣. تطوير وتوسيع نطاق عمل أجهزة الدولة المعنية بالشفافية والحماية.
٤. رفع كفاءة منظومتي الحماية الاجتماعية والدعم وتوسيع نطاق تأثيرها.
٥. تقليص الفجوات المجتمعية والتنوعية والجيلية.
٦. تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للخدمات.

مؤشرات قياس أداء الصحة حتى عام ٢٠٣٠

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	٧١,١	٧٣	٧٥
٢	معدل وفيات الأمهات (%)	٥١,٨	٣٩	٣١
٣	معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات (%)	٢٧	٢٠	١٥
٤	مؤشر مركب للحالة الغذائية للأطفال (%) يتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية: (١) التقدم للأطفال أقل من ٥ سنوات، (٢) الهزال للأطفال أقل من ٥ سنوات، (٣) فقر الدم للأطفال أقل من ٥ سنوات	(١) ٢١% (٢) ٨% (٣) ٢٧%	(١) ١٥% (٢) ٤% (٣) ٢٠%	(١) ١٠% (٢) ٢% (٣) ١٥%
٥	الوفيات الناتجة عن الأمراض غير السارية بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٧٠ سنة (%)	٢٤,٥	٢٢	٢٠
٦	قياس انتشار التهاب الكبد والحالات المصابة (%)	٨,٩	٢	١
٧	نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية (دولار)	١٥٢	٣٠٠	٦٠٠
٨	الإنفاق الصحي المباشر من المواطنين (%)	٥٩,٦	٤٠	٢٨
٩	عدد وفيات حوادث الطرق لكل ١٠٠,٠٠٠ مواطن	١٣,٢	١٠	٨
١٠	استخدام التبغ بين الأشخاص من ١٥ سنة وأكثر (%)	٢٦	٢٤	٢٢
١١	مؤشر مركب لتوافر الخدمات الصحية الأولية (%) يتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية: (١) نسبة الحوامل اللاتي يقمن بأربع زيارات متابعة الحمل على الأقل، (٢) معدل استخدام وسائل حديثة لتنظيم الأسرة، (٣) نسبة تطعيم الأطفال باللقاح الثلاثي	(١) ٨٣% (٢) ٥٨,٥% (٣) ٩٤,٢%	(١) ٨٥% (٢) ٦٤% (٣) أكثر من ٩٥%	(١) ٩٠% (٢) ٧٤% (٣) أكثر من ٩٥%
١٢	عجز الميزان التجاري لصناعة الأدوية والمستحضرات الحيوية (مليون دولار)	١٤٦٥	٧٠٠	٠
مخرجات				
١٣	نسبة المواطنين المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي الاجتماعي الشامل (%)	٥٨	١٠٠	١٠٠
١٤	الاستجابة لتعليمات اللوائح الصحية الدولية (%)	٨٨	٩٠	٩٥
مدخلات				
١٥	مؤشر مركب للخدمات الاجتماعية (%): يتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين: (١) نسبة السكان اللذين يستخدمون مياة شرب آمنة، (٢) نسبة السكان المتوفر لديهم نظام صرف صحي	(١) ٩٩% (٢) ٥٠%	(١) ٩٩% (٢) ٧٠%	(١) ١٠٠% (٢) ١٠٠%
١٦	عدد الأسرة بالمستشفيات	١٤,٦	٢٢	٣٠
١٧	مؤشر مركب للعاملين بقطاع الصحة (%) يتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين: (١) عدد الأطباء لكل ١٠,٠٠٠ نسمة، (٢) عدد الممرضات لكل ١٠,٠٠٠ نسمة	(١) ٨,٥% (٢) ١٥%	(١) ١٢% (٢) ٣٠%	(١) ٢٠% (٢) ٥٠%

المصادر: يُرجى الرجوع للوثيقة.

برامج قياس أداء الصحة حتى عام ٢٠٣٠

١. تطبيق التغطية الصحية الشاملة.
٢. رفع جودة تقديم الخدمات الصحية.
٣. تعزيز البرامج الوقائية والصحة.
٤. تطوير حوكمة قطاع الصحة بما يتضمنه من وضع سياسات ومتابعة تنفيذها.
٥. تمكين المحليات من تقديم الخدمات الصحية في إطار من اللامركزية.
٦. تطوير البنية المعلوماتية الداعمة لمنظومة الصحة.
٧. تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية في قطاع الصحة.
٨. تطوير قطاع الدواء.



مؤشرات قياس أداء التعليم والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

التعليم قبل الجامعي

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة (التعليم قبل الجامعي) (%)	٤,٦٠%	٢٠%	٦٠%
٢	نسبة الأمية (%) (١٥-٣٥ سنة)	٢٨%	٧% (الصفير الافتراضي)	
٣	ترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الأساسي	١٤٤/١٤١ الدرجة: ٢,١	لا يزيد عن ٨٠	٣٠ أو أقل
٤	ترتيب مصر في نتائج اختبار TIMSS	علوم: ٤٨/٤١ رياضيات: ٤٨/٣٨	٣٠	٢٠
٥	ترتيب مصر في نتائج دراسات PIRLS	تحدد لاحقاً فور التصديق من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وتحديد المستهلكات		
٦	نسبة التسرب من التعليم قبل سن ١٨ عاماً (%)	٦%	٢%	١%
٧	متوسط عدد الطلاب في الفصل	٤٢ طالب/فصل	٣٨ طالب/فصل	٣٥ طالب/فصل
مخرجات				
٨	عدد المدارس المجهزة لرعاية الموهوبين والمتفوقين	رياضياً: ٦٥ أكاديمياً: ٣	رياضياً: ٧٠ أكاديمياً: ٥	رياضياً: ٧٥ أكاديمياً: ١٢
٩	نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي	٣٤٠ دولار	يتم وضع المستهدفات بالاشتراك مع محور الاقتصاد	
مدخلات				
١٠	معدلات القيد في رياض الأطفال (%)	٣١,٣%	٤٧%	٨٠%
١١	نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٣%	٥%	٨%

المصادر: يُرجى الرجوع للوثيقة.

برامج التعليم والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

التعليم قبل الجامعي

١. تبني استراتيجية للاستثمار في التعليم، واستحداث مصادر التمويل على مستوى الوزارة والمدرسة.
٢. تنمية الكفاءة المهنية والمهارات الفنية للمعلمين.
٣. تطوير منظومة تأهيل المدارس للاعتماد.
٤. تطبيق نظام الإصلاح الشامل للمناهج التعليمية.
٥. تطوير منظومة رياض الأطفال (زيادة معدلات القيد بمرحلة رياض الأطفال).
٦. برنامج دمج ذوي الإعاقة البسيطة في المدارس.
٧. برنامج دعم المتفوقين والموهوبين.
٨. وضع نظام دعم للأهالي غير القادرين.
٩. نظام التقييم الدوري لمستوى الطالب استناداً إلى المعايير العالمية.

مؤشرات قياس أداء التعليم والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

التعليم الفني والتدريب

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية (مجموع أعلى من ٨٥٪)	٤٪	١٢٪	٢٠٪
٢	نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم	٣٠٪	٦٠٪	٨٠٪
٣	ترتيب مصر في مؤشر البنك الدولي للتعليم الفني	الدرجة: ٤/ ٢	الدرجة: ٤/ ٣	الدرجة: ٤/ ٣
مخرجات				
٤	نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من إجمالي التعليم الفني	٤٪	١٦٪	٣٠٪
٥	عدد مدارس التعليم الفني وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية	١٩٢٩ مدرسة	تحديد التوزيع بما يتناسب مع طبيعة كل محافظة من الناحية الجغرافية أو التركيبة السكانية	
مدخلات				
٦	نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية	٣٪	١٢٪	٢٠٪
٧	متوسط عدد الطلاب بالفصل	٣٨ طالب /فصل	٣٠ طالب /فصل	٣٠ طالب /فصل

المصادر: يُرجى الرجوع للوثيقة.

برامج التعليم والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

التعليم الفني والتدريب

١. وضع آلية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير مدارس/ موارد للتعليم الفني.
٢. تحسين جودة المنشآت التعليمية والتدريبية.
٣. مشروع التنمية المهنية للمعلمين والمدربين.
٤. مشروع المدرسة الجاذبة.
٥. زيادة التوعية وتحسين النظرة المجتمعية.
٦. نظام متكامل وفعال لجمع معلومات عن سوق العمل.
٧. تطوير وتفعيل الإطار القومي للمؤهلات المصرية في التعليم الفني والمهني والتدريب.
٨. إنشاء أكاديمية التعليم الفني الخاص بتخريج معلمين مؤهلين لتدريس التعليم الفني والمهني (كليات متخصصة).
٩. برنامج رخصة مزاولة المهنة لخريجي التعليم الفني والمهني.

مؤشرات قياس أداء التعليم والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

التعليم العالي

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	مؤشر التنافسية العالمية «محور التعليم العالي والتدريب»	الترتيب ١٤٨/١١٨ درجة ٣,١	الترتيب ٧٥	الترتيب ٤٥
٢	نسبة المتعطلين من خريجي مؤسسات التعليم العالي من إجمالي المتعطلين حسب التخصص	٣٥,١%	٣٠%	٢٠%
٣	عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم (مؤشر شنغهاي)	جامعة واحدة	٣ جامعات	٧ جامعات
مخرجات				
٤	معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات علمية محكمة	١٣,٦%	١٥%	٢٠%
٥	نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة	٧,٥٠%	٣٠%	٨٠%
٦	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من سن ١٨ إلى ٢٢ سنة	٣١%	٣٥%	٤٥%
٧	نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على منح بحثية في جامعات علمية	٠,٢% (البعثات الخارجية)	١%	٣%
٨	نسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدون في الجامعات المصرية حسب التخصص	٢%	٣%	٦%
مدخلات				
٩	نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم العالي (وفقاً للتخصص)	٧٦٠٠ جنيه للطالب (متوسط ٢٠١٢)	يتم وضع الأهداف بالمواءمة مع محور الاقتصاد ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتحديد متطلبات التخصصات المختلفة	
١٠	معدل الطلاب إلى كل عضو هيئة التدريس بناءً على التخصص (متوسط)	١:٤٢	١:٣٨	١:٣٥
١١	عدد مؤسسات التعليم العالي طبقاً للكثافة والتخصص والتوزيع الجغرافي	٤٤ جامعة	٥٠ جامعة	٦٤ جامعة

المصادر: يُرجى الرجوع للوثيقة.

برامج التعليم والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

التعليم العالي

١. التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص.
٢. بناء كوادرات تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالي.
٣. تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي.
٤. ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محلياً وإقليمياً ودولياً.
٥. تطبيق نظام معادلات الشهادات المصرية والاعتراف بالشهادات العليا (التدويل).
٦. تطوير المناهج استناداً إلى الإطار القومي للمؤهلات.
٧. تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي.
٨. تحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي.

مؤشرات قياس أداء الثقافة حتى عام ٢٠٣٠

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	مؤشر تنافسية السياحة والسفر	٨٥	٧٠	٦٠
المخرجات				
٢	الفجوة الجغرافية في عدد المكتبات العامة لكل ١٠٠ ألف نسمة	٠,٣٥	٠,٢	٠,١
٣	الفجوة الجغرافية في عدد المراكز الثقافية لكل ١٠٠ ألف نسمة	١,٩٥	١,٠	٠,٥
٤	عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من الأجانب	١,٨ مليون زائر	٢,٣ مليون زائر	٣,٣ مليون زائر
٥	عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من المصريين	٧,٥ مليون زائر	٩,٤٥ مليون زائر	١٢,٧ مليون زائر

المصادر: يُرجى الرجوع للوثيقة.

برامج الثقافة حتى عام ٢٠٣٠

١. مراجعة التشريعات والقوانين ذات الصلة بالصناعات الثقافية وحماية التراث.
٢. تطوير وإعادة هيكلة المنظومة الثقافية.
٣. تبني حزمة من البرامج تهدف لرفع الوعي الثقافي والتراثي لدى المجتمع.
٤. إنشاء شبكة بنية معلوماتية متكاملة للعمل الثقافي في مصر.
٥. رفع كفاءة إدارة البنية الأساسية للخدمات الثقافية وتوسيع نطاقها.
٦. حماية وتطوير الحرف التراثية.
٧. دعم وتمكين الصناعات الثقافية.
٨. حماية وصيانة التراث.



مؤشرات قياس أداء وبرامج البعد البيئي

مؤشرات قياس أداء البيئة حتى عام ٢٠٣٠

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	نسبة الموارد المائية المستهلكة (%)	١٠٧%	١٠٠%	٨٠%
٢	متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة (المتجددة)	٦٥٠ متر ^٣ /السنة	٧٥٠ متر ^٣ /السنة	٩٥٠ متر ^٣ /السنة
٣	نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصخرية الدقيقة العالقة في الهواء (%)	١٥٧ ميكروجرام/متر ^٣	١٥٠-	٥٠--
٤	نسبة ما يتم جمعه بانتظام وإدارته بشكل مناسب من المخلفات البلدية الصلبة (%)	كفاءة الجمع: ٦٠% ٢٠%	كفاءة الجمع: ٨٠% ٤٠%	كفاءة الجمع: ٩٠% ٨٠%
٥	نسبة المخلفات الخطرة التي يتم التخلص منها بشكل صحي (معالجة، وإعادة تدوير، وتخلص نهائي) (%)	٧%	٣٠%	١٠٠%
٦	التنوع البيولوجي والبيئات يتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية: (١) مساحة المحميات الطبيعية البرية/إجمالي المساحة البرية والمسطحات المائية الداخلية، (٢) مساحة المحميات الطبيعية البحرية والساحلية/إجمالي المساحات البحرية والساحلية، (٣) نسبة المواقع المصنفة AZE المحمية من إجمالي المواقع المصنفة «والذي لا يتم قياسه لمصر»	(١) ١١,١% (٢) ٤,٣%	(١) ١٧ (٢) ١٠	(١) ١٧ (٢) ١٠
٧	نسبة الانخفاض في معدلات المواد المستنفدة للأوزون (%)	٣,١٧٩,٣٨٠ ١,١١٨,٧٨٠ ١٥١,٣٨٧ ٠ ٠,٣٧٠	٩٧,٥%	١٠٠%
٨	نسبة انخفاض معدلات الزيادة المتوقعة لانبعاثات الغازات الدفيئة (%)	٢٧٦ طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون		
المخرجات				
٩	نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة/إجمالي الموارد المائية المستخدمة (%)	٢٠%	٣٠%	٤٠%
١٠	نسبة مياه الصرف المعالج من إجمالي مياه الصرف	٥٠%	٦٠%	٨٠%
١١	نسبة الصرف الصناعي غير المطابق على نهر النيل إلى إجمالي الصرف الصناعي (%)	٢١%	١٦%	٠%
١٢	نسبة الصرف الصحي المعالج وفقاً للمعايير الوطنية الذي يتم صرفه على نهر النيل (%)	٥٠%	٧٠%	١٠٠%
١٣	عدد المحميات الطبيعية التي لها خطة إدارة معتمدة ومفعلة	١٣ محمية	١٥-٢٠ محمية	٣٠ محمية
١٤	نسبة التقدم نحو تحقيق الالتزام بالاتفاقيات الدولية الموقعة (%)		١٠٠%	١٠٠%

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
المدخلات				
١٥	نسبة الفاقد في شبكات نقل المياه (%)	١٥%	أقل من ١٠%	أقل من ٥%
١٦	نسبة الفاقد في محطات معالجة المياه (%)	٣٠%	أقل من ٢٠%	أقل من ١٠%
١٧	عدد محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط	٨٧ محطة	٩٢ محطة	١٢٠ محطة
١٨	عدد مواقع الرصد بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية	١٦٤ موقع (٤٠ شركة)	٢٥٠ موقع	٥٠٠ موقع

المصادر: يُرجى الرجوع للوثيقة.

برامج البيئة حتى عام ٢٠٣٠

١. تعزيز البنية المؤسسية والتشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية.
٢. التوسع في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه.
٣. تنفيذ إصلاحات السياسة المالية واستخدام الأدوات الاقتصادية لتغيير السلوك نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة للموارد المائية والطبيعية.
٤. رفع درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتحفيز البدائل والتكنولوجيات اللازمة لترشيد وحماية الموارد الطبيعية.
٥. رفع كفاءة منظومة إدارة المخلفات الصلبة ودعم تحقيق استدامتها.
٦. تطوير منظومة التخلص من المخلفات الخطرة ورفع كفاءة إدارتها.
٧. تطوير البنية الأساسية لدعم جهود الحد من تلوث الهواء ومكافحة التغيرات المناخية.
٨. رفع كفاءة البنية الأساسية والإدارية اللازمة لتطوير جهود حماية التنوع البيولوجي.
٩. متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة.
١٠. زيادة مشاركة القطاع الخاص والأهلي في جهود صون وحماية التنوع البيولوجي.
١١. رفع كفاءة حماية المناطق الساحلية والبحرية.
١٢. إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة.
١٣. تطوير السياسات اللازمة للحد من تلوث الهواء ومكافحة التغيرات المناخية وحماية البيئة.

مؤشرات قياس أداء التنمية العمرانية حتى عام ٢٠٣٠

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	معدل التوطن السكاني مقارنة بالمستهدف في المجتمعات العمرانية الجديدة		%١٠٠	%١٠٠
٢	مؤشر فجوة الإسكان	٢,٥ مليون وحدة - %١٢	أقل من ٨%	أقل من ٥%
٣	نسبة الزيادة في مستخدمي وسائل النقل الجماعي العام	١,٩ مليار رحلة	+ ٣٠%	+ ٥٠%
٤	نصيب الفرد من المسطحات الخضراء في المدن	٠,٨٥ متر ^٢ /الفرد	١ متر ^٢ /الفرد	٣ متر ^٢ /الفرد
٥	نسبة خفض التعديلات على الأراضي الزراعية	٣٠ ألف فدان	%١٠٠	%١٠٠
٦	ترتيب مصر في مؤشر الاتصالية العالمي	١٤٠/٩٩	٦٥	٥٠
٧	عدد المدن المصرية في مؤشر شبكة الاتصالات العالمية GaWC	١ (القاهرة)	٥	٩
المخرجات				
٨	معدل نمو الكتلة العمرانية		٣٠٠ ألف فدان مضاف	٧٠٠ ألف فدان مضاف
٩	مساحة الأراضي المضافة للمعمور المصري	%٧	%١ مضافة	%٣ مضافة
١٠	نسبة انخفاض عدد سكان المناطق غير الآمنة	مليون ساكن	%٣٠	%١٠٠
١١	نسبة مساحة المناطق العشوائية	الحضر : ٣٨%	أقل من ٢٠%	أقل من ٥%
١٢	نسبة السكان المتوفر لديهم نظام صرف صحي	%٥٠	%٧٠	%١٠٠
١٣	نسبة السكان المتوفر لديهم نظام مياه شرب آمن	%٩٠<	%٩٥<	%١٠٠

المصادر: يُرجى الرجوع للوثيقة.

برامج التنمية العمرانية حتى عام ٢٠٣٠

١. إصلاح البنية المؤسسية وحوكمة منظومة تخطيط وإدارة التنمية العمرانية.
٢. ربط مخطط استثماري شامل مع المخطط العمراني القومي ٢٠٥٢.
٣. تفعيل دور المحليات في تنفيذ وإدارة المخططات العمرانية.
٤. تحفيز التوطين السكاني في مناطق التنمية الجديدة.
٥. تحقيق التوازن بين العرض والطلب في قطاع الإسكان.
٦. مكافحة ظاهرة العشوائيات والمناطق غير الآمنة.
٧. إحلال وتجديد شبكات المرافق الأساسية والتوسع في إمداد مرافق لمناطق التنمية الجديدة.
٨. تحقيق انتشار أممات البناء الأخضر والمستدام.
٩. الحد من التجاوزات والتعديلات بالعمران القائم.
١٠. زيادة القدرة الاستيعابية وجودة وسائل النقل الجماعي بالمدن.
١١. زيادة القدرة التشيدية في المجتمعات العمرانية الجديدة.

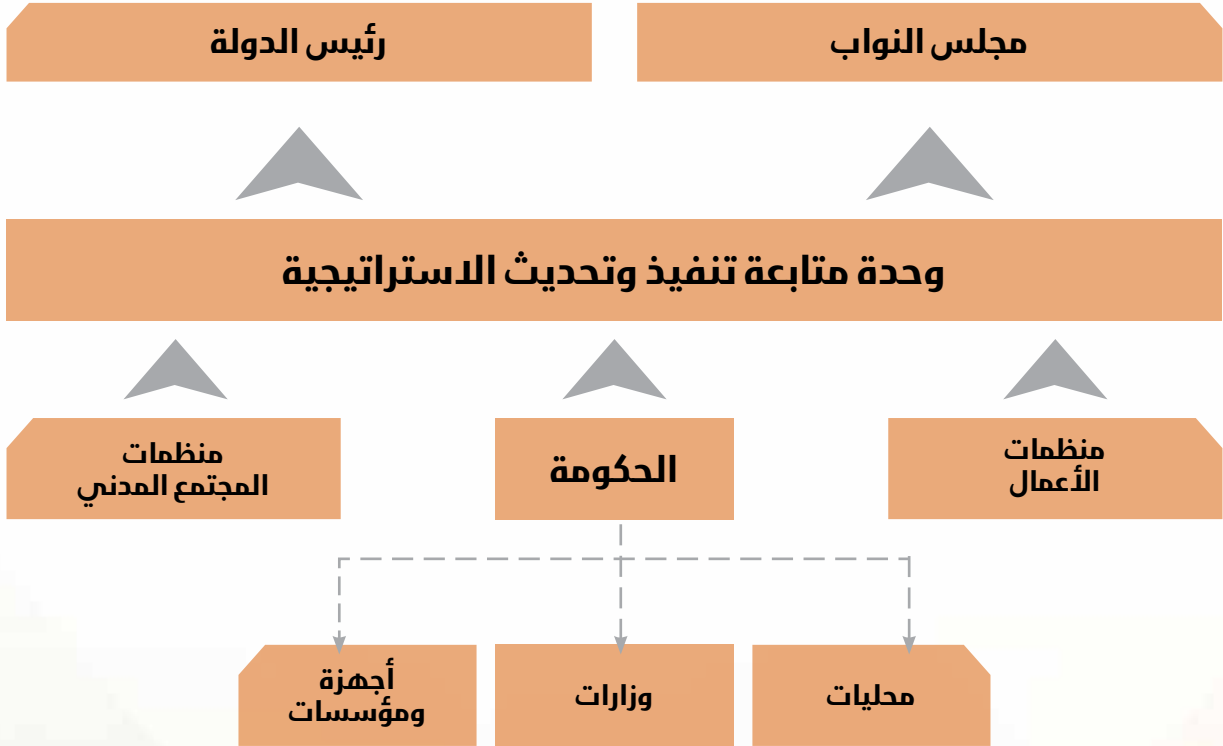


آلية المتابعة والتقييم

لضمان استمرارية التنفيذ وتطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة يجب تحديد جهة فوق حكومية تتولى مهام متابعة تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات وتحقيق النتائج ومراجعة وتحديث الاستراتيجية بشكل دوري وفقاً لمنهجية متفق عليها وتقييم وقياس الآثار المترتبة على تنفيذ الاستراتيجية.

تتولى هذه الجهة المهام التالية:

١. ضمان اتساق الخطط التنفيذية مع الرؤية والاستراتيجية.
٢. إعداد قاعدة بيانات متكاملة ونظام إلكتروني.
٣. التدريب وبناء القدرات.
٤. جمع البيانات والإحصاءات حول مؤشرات قياس الأداء.
٥. المراجعة وتحليل مؤشرات قياس الأداء.
٦. مراجعة السياسات الكلية.
٧. إعداد التقارير الفنية حول متابعة عمليات التنفيذ.



صلاحية التنفيذ

صلاحية المراقبة

صلاحية المراجعة

رئيس الدولة

تقارير متابعة أداء

مجلس الوزراء

تقارير متابعة أداء

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

تقارير متابعة أداء

أجهزة ومؤسسات

وزارات

محليات

تقارير تنفيذية

تقارير تنفيذية

مجلس النواب

تقارير مراقبة العمليات

تقارير مراقبة مؤشرات محلية

تقارير مراقبة مؤشرات دولية

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الجهاز المركزي للمحاسبات

منظمات ومؤسسات دولية

مراقبة النتائج

مراقبة الآليات